الأهمية الاقتصادية لدور القطاع الخاص في التنمية في مصر

سعيد عبدالسميع حسانين على

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية فى مصر، وبيان الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجماليGDP بالاضافة لمساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، ومدى اهتمامها بالقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والقطاعات الخدمية، وكذلك مساهمة القطاع الخاص في علاج العديد من المشكلات التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى ومن ضمنها مشكلة البطالة والتضخم).

توصي الدراسة توفير البيئة المناسبة التي تساعد على تطور القطاع الخاص في مصر، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون الزيادة في حجم نشاط تلك المشروعات مصر بهدف مساعدة الدولة في تنفيذ المشروعات الأستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص تنفيذها، بالاضافة لتوفير كافة المرافق والبنية الأساسية التي يحتاجها المستثمر للقيام بمشروعاته.

Abstract:

The aim of this participation was to clarify the introduction of the private sector into the economic development of Egypt, to clarify the financial tasks of internalizing the private sector in economic activities, and the extent of its interest in the productive sectors absorbed by the relevant search terms.

The study recommends providing the appropriate environment to help the development of the private sector in Egypt, and removing all barriers to increase the volume of activity of these projects in order to assist the state in implementing investment projects that the private sector can implement.

أولاً .. المقدمة:

شهد عقد الثمانينات فى القرن الماضى نتيجة تراكم العديد من المشاكل الاقتصادية التى عانى منها الاقتصاد المصرى على مر العقود السابقة من تزايد الدين العام، عجز الموازنة العامة، عجز ميزان المدفوعات، تزايد نسبة البطالة، تزايد نسبة التضخم، وتفاقم مشاكل القطاع العام، كل ذلك دفع الدولة فى بداية التسعينات إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى بالإتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين على

عدة مراحل، والتى تم من خلاله تراجع دور الدولة الاقتصادى ، وترك المجال للقطاع الخاص، خاصةً من خلال برنامج الخصخصة.

وتبعاً للتطورات والتغيرات المتسارعة دولياً ومحلياً خاصة بما عرف بالعولمة وما تبعها من الأزمة المالية العالمية فقد تغير دور الدولة الاقتصادى، وهو ما أدى لتكثيف الجهود الرامية لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة قدرته للمشاركة والمساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي، ولن يحدث ذلك إلا من خلال توفير البيئة الإستثمارية المناسبة كأحد أهم المتطلبات اللازمة لنمو القطاع الخاص، وتعزيز مشاركته في التنمية من خلال توفير المزيد من فرص العمل للمواطن، وتنويع مصادر الدخل، وتوليد القيمة المضافة، وتأمين الأستقرار في الإيرادات.

وهناك العديد من المتغيرات المؤثرة على قرارات القطاع الخاص، حيث يعتبر الأستقرار الاقتصادي شرط أساسي لتنمية القطاع الخاص لكنه غير كافي ويتحدد أساساً في التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي مثل وضع الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات ومعدل التضخم، إضافة إلى العوامل الأساسية لتنمية الإستثمار الخاص مثل: توافر سوق للأوراق المالية، وتطور القوانين والأجهزة التنظيمية، وسياسة الدعم والتحفيز التي تقدمة الدولة للمستثمرين، وخاصة ما يتعلق بمسألة نسبة الضرائب المفروضة والإعفاءات الممنوحة، وهناك شروط مكملة أخرى لا تقل أهمية عن الشروط السابقة مثل نظام الحكم الرشيد والاستقرار السياسي والتشريعي .... .

كما أن للقطاع الخاص دور فعال فى تحديد الأتجاة العام للتنمية الاقتصادية ، فمشاركته في مختلف قطاعات الدولة وتحديث أساليب العمل يرفع معدلات التنمية بها.

وحيثُ أن القطاع الخاص يمثل الدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية ، فإنه يجب أن يكون إتجاه الدول موازياً لإتجاهات القطاع الخاص من خلال تقديم التسهيلات ووضع القوانين والسياسات والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي دون أن تكون بديلاً عنه .

ثانياً.. مشكلة الدراسة:

تبدو مشكلة البحث فى عدم وضوح الرؤية بالنسبة لدور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى فبرغم التحول لاقتصاد السوق، وترك المجال للقطاع الخاص ، إلا أن الدولة لم تعطى القطاع الخاص الفرصة الكاملة والاهتمام الكافى، وقد اتضح ذلك من خلال عدم توفير البيئة الاستثمارية المناسبة التى تؤدى لتفعيل دوره فى التنمية الاقتصادية ، وكذلك تفعيل قدرته على المنافسة محلياً ودولياً فى ظل ما يعيشه العالم من تحولات وتغيرات مستمرة .

ومن خلال هذا الطرح تتمثل مشكلة الدراسة فى التساؤل الآتى:

ما مدى مساهمة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية فى مصر

ثالثاً.. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة في ضوء تحديد المشكلة إلي توضيح مساهمة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية فى مصرو بيان أهمية دور القطاع الخاص فى التنمية فى مصر .

رابعاً..أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الدور الاقتصادى الذي يلعبه القطاع الخاص فى التنمية فى مصر فالأصل أن تترك الدولة الفرصة كاملة للقطاع الخاص وأن تقوم بدورها الرقابى فالدولة ليست بديلاً للقطاع الخاص بل دورها الأساسى يتمثل فى تهيئة المناخ الأستثمارى والعمل على أزالة العقبات أمام المستثمرين كما أنها لا تتدخل الإ فى حدوث الأزمات لتحقيق الأستقرار الاقتصادى والتنمية الاقتصادية .

خامساً.. فروض الدراسة :

لمحاولة الإجابة على تساؤل البحث فقد قام الباحث بصياغة فرض البحث وهو أدى القطاع الخاص دوراً فاعلاً فى التنمية الاقتصادية فى مصر.

سادساً.. منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج التحليل المنطقى الذى يجمع بين الأستنباط والأستقراء، حيثُ يبدأ البحث بالمقدمات المسلم بصحتها، وهى أن القطاع الخاص فى ظل اقتصاد السوق يجب أن يلعب دوراً فاعلاً فى التنمية الاقتصادية، ثم ننتقل الى المنهج الإستقرائى، حيثُ نستعرض المؤشرات المختلفة لمساهمة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية.

تاسعاً..خطة الدراسة:

تحقيقاً لاهداف الدراسة سيتم تقسيم الدراسة إلى النقاط التالية:

أولاً: مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي GDP.

ثانياً: : مساهمة القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية.

ثالثاً: مساهمة القطاع الخاص في علاج المشكلات الاقتصادية (البطالة – التضخم).

أولاً : مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي GDP:

١- خصائص القطاع الخاص:

يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص وهي:-

- يعد الطرف الثاني في التأثير على القطاع الاقتصادي في كل دولة بعد القطاع العام، ويشكل عنصراً من عناصر التوازن في الاقتصاد المحلي والعالمي.
- يعتبر من المؤثرات المباشرة على القوى العاملة حيثُ أن منشأت القطاع الخاص تحتاج إلى نسبة محددة من العمال والموظفين الذين يمتلكون القدرة الكافية على القيام بالوظائف التي تساهم في تحقيق الهدف الرئيسي من وجود هذة المنشأت.
- توفير رواتب وبدائل للدخل بنسب مرتفعة ومناسبة للموظفين في مختلف مجالات العمل.

- وضع إستراتيجيات محددة لأتخاذ القرارات، وبعيدة عن أية إجراءات روتينية، تؤدي إلى الحد من الوصول إلى أي قرار مناسب في بيئة العمل.
- تبني العديد من أفكار المشاريع المستحدثة، أو إعادة تصميم وتنفيذ المشاريع القائمة مما يساهم في نهوض وتطور سوق العمل وزيادة كفاءته في تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية المفيدة.
- يضم مجموعة المؤسسات التي ينشئها أفراد أو جماعات بمبادرة فردية وتكون هذه المؤسسات حرة ومستقلة مالياً ومهنياً عن القطاع العام أو الحكومة، الهدف من إنشاء هذه المؤسسات هو تحقيق الربح وخدمة مصالح أفراد أو جماعات معينة فيؤدى ذلك الى تنشيط دور هذه المؤسسات في مجالات متنوعة ويعم النفع على المجتمع.

٢- الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي GDP:

على الرغم من تأثر معدل النمو الاقتصادى ببعض المتغيرات الاقتصادية والسياسية فى الفترة من (٢٠٠٥/٢٠٠٤: ٢٠١٤/٢٠١٣) بسبب أضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية لمصر وتأثرها على النمو الاقتصادى، مما أدى بدوره إلى تراجع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي فى بعض السنوات، إلا أن القطاع الخاص شارك بنصيب أكبر فى نمو الناتج المحلى مقارنة بمساهمة القطاع العام فى نفس الفترة، وكما ركز القطاع الخاص على بعض قطاعات الانتاج والخدمات حيث بلغ النصيب الاكبر من التركيز على قطاع الانتاج المتمثل فى قطاع الزراعة والري والصيد، والصناعات التحويلية والإستخراجات والتشييد والبناء بجانب تركيزه على قطاع الخدمات على تجارة الجملة والتجزئة والسياحة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والإتصالات بنسب أقل.

جدول رقم (١)
الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي GDP المصري
خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٦ / ٢٠١٣- ٢٠١٤)

	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٠١٠/ ٢٠١١	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣	٢٠١٣/ ٢٠١٤
الناتج المحلي الإجمالي	٦٧.٢	٦٦.٧	٥.١	٤.٩	٣.٥	٤	٠.٧٥	١.٨	١.٨٤	١.٨٣
قطاعات الإنتاج منها :	٣٧.٩	٣٧.٧	٢.٥	٢.٣	١.٨	١.٩	٠.٤٤	٠.٦٨	٠.٨٩	١.٦٦
الزراعة والري والصيد	١٦.١	١٥.٥	٠.٦	٠.٥	٠.٤	٠.٥	٠.٣٦	٠.٣٩	٠.٤٤	٠.٤٤

الاستخراجات (بترول، غاز، أخرى)	١.٢	١.٤	٠.٠	٠.١	٠.٣	٠.١	٠.٠٥	٠.٠٢	٠.١٠-	٠.٢١-
الصناعات التحويلية (تكرير البترول، أخرى)	١٦.٦	١٦.٥	١.٢	١.٢	٠.٦	٠.٧	٠.١٤-	٠.١١	٠.٣١	١.٢
التشييد والبناء	٣.٨	٤.١	٠.٧	٠.٦	٠.٥	٠.٦	٠.١٧	٠.١٦	٠.٢٤	٠.٢٣
قطاعات الخدمات منها:	٢٩.٣	٢٩.٠	٢.٦	٢.٦	١.٧	٢.١	٠.٣١	٠.٨٣	٠.٩٥	١.١٧
النقل والتخزين	٣.٩	٤.٠		.	٠.٢	٠.٢	٠.٠٥	٠.١٠	٠.٠٩	٠.١١
تجارة الجملة والتجزئة	١١.١	١١.٠	٠.٩	٠.٨	٠.٦	٠.٦	٠.١٦	٠.٢٠	٠.٣٠	٠.٣٧
الوساطة المالية والأنشطة المساعدة	٢.٠	٢.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.١		٠.٠٢	٠.٠٤	٠.٠٤
الحكومة العامة	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
السياحة والمطاعم والفنادق	٠.٠	٠.٠	٠.٤	٠.٨		٠.٥	٠.٣٠-	٠.٠٩	٠.٢٠	٠.٨٥-
الاتصالات	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٤	٠.٤	٠.٢٠	٠.٢١	٠.١١	٠.١٢
المعلومات	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠١	٠.٠	٠.٠
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٢	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
الانشطة العقارية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.١	٠.١٠	٠.٠٩	٠.١٠	٠.١٩
الخدمات الاجتماعية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.١٠	٠.١١	٠.١١	٠.١٩
باقي القطاعات	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٥	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
معدل النمو في الناتج المحلي	٤.٧	٦.٢	٧.١	٧.٢	٤.٧	٥.١	١.٩	٢.٢	٢.١	٢.١

المصدر : إعداد الباحث ، من التقارير السنوية للبنك المركزي المصري، سنوات مختلفة.

ويتضح من خلال الجدول السابق الأتـى :

أن عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ٦٧.٢% وتركز الجزء الأكبر من تلك المساهمة في قطاع الإنتاج متمثلة فى قطاعات الزراعة والري والصيد ، والصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة حيث ساهمت بنسبة ٣٧.٩ بينما ساهم قطاع الخدمات بنسبة ٢٩%، وفى العام (٢٠٠٥/٢٠٠٦) أستمر القطاع الخاص في الأضطلاع بدور رئيسي في عملية التنمية، حيث تصاعد معدل نمو ناتج هذا القطاع ليبلغ (٦.٢%) مقابل (٤.٧%) للسنة

السابقة، وقد صاحب ذلك أستمرار مساهمة القطاع الخاص بنسبة تجاوز (٦٦.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي.

ومع أستمرار تصاعد معدل النمو الحقيقي لناتج القطاع الخاص ليبلغ (٧.١%) خلال السنة المالية (٢٠٠٧/٢٠٠٦) مقابل (٦.٢%) خلال السنة المالية السابقة، وبذلك ساهم القطاع الخاص بنحو (٥.١) نقطة مئوية في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي مقابل (٤.١) نقطة خلال السنة المالية السابقة، فى حين ساهم القطاع العام (٢) نقطة، وكانت قطاعات الصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، والزراعة والري والصيد من أهم القطاعات مساهمة في معدل النمو الكلي.

وكما شارك القطاع الخاص فى معدل النمو الحقيقي خلال السنة المالية (٢٠٠٨/٢٠٠٧) بنسبة ٤.٩ نقطة ويرجع هذا التنامى الى المساهمة فى الأنشطة سريعة النمو ومنها قطاع الصناعات التحويلية (١.٢)، المطاعم والفنادق (٠.٨)، تجارة الجملة والتجزئة (٠.٨)، والتشييد والبناء (٠.٦)

ويرجع تركز الجانب الأكبر من مساهمة القطاع الخاص في قطاعات الزراعة والري والصيد والصناعات التحويلية والتشييد والبناء، إلى زيادة النمو الاقتصادى خلال السنة المالية (٢٠١٠/٢٠٠٩) حيث تمثلث مساهمة القطاع الخاص ٤ نقطة بينما تمثلت مساهمة القطاع العام(١.١) نقطة من المعدل النمو(٥.١) مما كان له الأثر الكبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام.

وفى السنة المالية (٢٠١١/٢٠١٠) حدثت إنتكاسة في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بسبب أضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية لمصر، مما أدى بدوره إلى تراجع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتركز الجانب الأكبر في تراجع تلك المؤشرات في قطاع السياحة بنسب كبيرة، وكذلك قطاعات الصناعات التحويلية والعديد من القطاعات ، وهذه المؤشرات الضعيفة للقطاع الخاص أدت إلى تدني الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام مقارنة بالعام السابق.

ويرجع التباطؤ خلال الربع الرابع من السنة المالية (٢٠١٣/٢٠١٢) مقارنة بالربع المناظر لها، في جانب العرض إلى إنخفاض مساهمات بعض القطاعات الرئيسية والمحركة للنشاط الاقتصادي، ومنها قطاع السياحة إلى سالب(١.٠) نقطة مقابل (٠.٥) نقطة كما تراجعت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى (٠.٢) نقطة مقابل (٠.٦) نقطة، وقطاع التشييد والبناء إلى (٠.٢) نقطة مقابل (٠.٤) نقطة وقطاع الأتصالات (٠.١) نقطة مقابل (٠.٢) نقطة، وتباطؤ مساهمة قطاع الزراعة إلى (٠.٤) نقطة مقابل (٠.٣) نقطة.

ثانياً: : مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية:

أستهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى تعظيم دور القطاع الخاص والإهتمام بالقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والقطاعات الخدمية ، فقد كان لتطبيق

برنامج الأصلاح الاقتصادى وتحرير الاستثمار من معظم القيود التى كانت تعوق حركة جذب رؤوس الأموال الخاصة إلى ساحات الأنشطة الاقتصادية عمل على قيام القطاع الخاص بأنشطته المختلفة، حتى أصبح يمثل النسبة الأكبر فى الاقتصاد المصرى ، وأهتمت الدولة بتهيئة المناخ الاستثمارى المناسب له ليحقق أعلى معدلات فى النمو الاقتصادى، كما نتناول بعض الأنشطة الهامة للقطاع الخاص على النحو التـالـى:

١- دور القطاع الخاص فى النشاط الصناعى :

تعتبر الصناعة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى الدول النامية حيثُ أنها أصبحت مؤشراً لقياس التقدم الاقتصادى، وذلك فى تحقيق التنمية الاقتصادية بفضل ما تساهم به من نصيب كبير فى الناتج المحلى الإجمالى ، حيثُ يبلغ نصيب الصناعات التحويلية فقط ٣٨.٩ من أجمالى الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠١٥/٢٠١٤، فهو يحتل درجة عالية من الأهمية فى الاقتصاد المصرى ، حيثُ تقوم الصناعة بدور كبير فى توفير فرص العمل والحد من مشكلات البطالة هذا بالأضافة الى دورها فى تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتقليل الأعتماد على الأستيراد ودعم القدرات التصديرية للبلاد.

وكما يمثل قطاع الصناعة مرتبة متقدمة من حيثُ الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي المصري فهو يأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيثُ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات.

يمثل القطاع الخاص النسبة الأكبر فى النشاط الصناعى حيثُ يترتب على التخصصية زيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية مما يؤدى للتخلص من عناصر عدم الكفاءة وتوليد الحافز على التجديد وتساعد على ظهور منظمين وإداريين أكثر كفاءة على إدارة النشاط الاقتصادى .

- **أهم الدوافع والأسباب التى أدت إلى تبنى الحكومة سياسة التخصصية.**

الدافع الأول: وهو وجود الخلل بصفة مستمرة فى شركات القطاع العام وصعوبة مواكبة مصروفاته المتنامية وكثرة البطالة المقنعة داخل المصانع وضعف التكنولوجيا فى هذه المصانع ، حيثُ يقتصر التجديد التكنولوجى فى الصناعة على أستيراد التكنولوجيا المجسدة فى آلات ومعدات وعمليات إنتاج غالباً ماتتجة إلى إنتاج السلع النهائية ، وليست الى تكوين قدرة صناعية حقيقية تزود قطاع الإنتاج بحاجاته من المعدات والألات ، وإنعدام النشاط الإبتكارى فى الصناعة وإهدار إمكانيات النمو التكنولوجى بسبب توجه الطلب علية إلى الموردين الإجانب ، دون الحرص على التحديث والإستيعاب من خلال المشاركة الفعلية فى أنشطة البحث والتطوير.

الدافع الثانى: أن الأنشطة الاقتصادية تتطلب مهارات تجارية ومالية وإدارية وفنية عالية ، وهى صفات يفتقر إليها القطاع العام.

كما تؤثر التخصصية على الكفاءة الإنتاجية حيث يترتب على كافة أنواع الإصلاح التى تتم بالنسبة للمشروعات الخاسرة قبل خصخصتها تحولها الى وحدات مربحة أو التخلص منها إذا لم يكن هناك جدوى من أصلاحها وتوجيه الموارد لأستخدامات أفضل ، ونتيجة لكل هذه التغيرات فإنه من المتوقع نظرياً أن يترتب على التخصصية زيادة الكفاءة الإنتاجية فى الوحدات محل التخصصية وعادة مايأخذ تحسن الكفائه واحداً من الأشكال التالية أو كلها :

- زيادة الناتج الكلى بإستخدام نفس القدر من الموارد .
- تقليل كمية المدخلات اللأزمة للحصول على نفس حجم الناتج .
- تحسين نوعية الأنتاج وجودته

كما يعمل القطاع الخاص على تحسين الإداء العام للمصانع وتضاعف إنتاجها والعمل على تطويرها بصفة مستمرة وعلى الدولة تهيئة المناخ المناسب الذى يساعده على ذلك .

٢- دور القطاع الخاص فى النشاط الزراعى:

تعتبر الزراعة في مصر هي الدعامة الأساسيه للبنيان الاقتصادى والأجتماعي حيث تسهم بنصيب كبير في أحداث التنمية الشامله وفي النهوض بالمجتمع ، وتزداد أهميتها بإعتبارها مهنة يرتبط بها وبأنشطتها المختلفة أكثر من نصف عدد السكان سواء فى النشاط الأنتاجى والتسويقى والتصنيعى للزراعة، ويوفر القطاع فرصاً زراعية لا مثيل لها للمستثمرين الدوليين ، فالمناخ المصري ملائم لمواسم الزراعة الطويلة والإضافية ، وموارد المياه الجوفية الكبيرة تجعل هذا القطاع مواتياً بشكل خاص لمشروعات الصناعات الزراعية.

يقوم القطاع الخاص بدور كبير فى النشاط الزراعى حيث بلغت مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد فى الناتج المحلى الاجمالى لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ بمقدار ٢٨٦٣٩٣.٣ مليون جنية ساهم منها القطاع الخاص بنسبة ٢٨٦٣٤٢.٦ مليون جنية والقطاع العام بنسبة ٥٠.٧ مليون جنية حيثُ نجد أن النسبة الأكبر مساهمة فى القطاع الزراعى يمثلها القطاع الخاص.

الأستثمار الزراعى ماهو إلا أستخدام عوامل الأنتاج الزراعية المتوافرة من الأرض والعمل ورأس المال وتشغيلها بقصد إنتاج منتجات زراعية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة وتختلف هذة النتائج بإختلاف النظام الاقتصادى السائد ففى نظام الأنتاج الرأسمالى يجب إن يحقق الأستثمار الزراعى أفضل عائد اقتصادى ممكن.

تطور إجمالى الإستثمار الزراعى وتوزيعه بين القطاعين العام والخاص وإيضاح معدلات الإتجاة الزمنى العام للإستثمار الزراعى القومى خلال الفترة

(١٩٩٠ -٢٠١١) حيث تبين من دراسة اجمالى الاستثمار الزراعى أن حجم الاستثمارات الزراعية قد أخذ فى التذبذب صعوداً وهبوطاً على مدي الفترة الزمنية موضع الدراسة، حيث تراوح بين حد أدنى بلغ حوالى ١.٧٢ مليار جنيه عام ١٩٩٠ ، تم تزايد ليبلغ حد اقصي بلغ حوالى ٩.٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ ثم عاد للانخفاض مرة أخري ليصل نحو ٦.٨ مليار جنيه عام ٢٠١١ ، وبمتوسط سنوي بلغ ٦.٠٥ مليار جنيه .

وقد تزايدت الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى من نحو ٦.٥٦ % عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٤.٢% عام ٢٠٠٢ ، ثم تناقصت بحدة إلى أن وصلت إلى نحو ٢.٩٨% عام ٢٠١١ وبمتوسط سنوي بلغ حوالى ٨ %،، مما يوضح أسباب التدهور الحاد فى القطاع الزراعي وانخفاض مساهمته فى الناتج القومي ، وهجرة العمالة واتجاه الزراع نحو الزراعات المربحة على حساب المحاصيل الاستراتيجية الهامة والتى لها قدرة تصديرية عالية .

٣- دور القطاع الخاص في القطاع السياحي:

تتمثل مشاركة القطاع الخاص فى السياحة من خلال قطاعات السياحة النيلية، والفنادق، والسياحة العلاجية، والسياحة الدينية، بالاضافة لمشاركة الشركات في عمليات الترويج والتسويق للسياحة فى مصر بجانب الهيئة الحكومية المعنية بالسياحة فى مصر مثل الهيئة العامة للتنشيط السياحي.

حيث نجد أنه مع تصاعد معدل النمو الحقيقي لناتج القطاع الخاص ليبلغ (٧.١%) خلال السنة المالية (٢٠٠٧/٢٠٠٦) وبذلك ساهم القطاع الخاص بنحو (٥.١) نقطة مئوية في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي تمثلت مساهمة القطاع الخاص فى السياحة بنسبة(٠.٤) و (٠.٨) فى السنة المالية (٢٠٠٨/٢٠٠٧) من إجمالى ٤.٩ نقطة ويرجع هذا التنامى الى المساهمة في الأنشطة السريعة والخدمات السياحية المقدمة وزيادة الاستثمارات الخاصة، وعلى الرغم من تأثر النمو الاقتصادى في مصر بأحداث الثورة عام ٢٠١١ الا انه سجل نشاط القطاع الخاص نمواً ملحوظاً وخاصة مساهمته في القطاع السياحى بمعدل نمو ٠.٠٩ عام ٢٠١٢/٢٠١١ وزادت المساهمة بمعدل نمو ٠.٢٠ عام ٢٠١٣/٢٠١٢ من اجمالى نمو ٢.١.

ولهذا فالدور الذي يقوم به القطاع الخاص في النشاط السياحي هو بمثابة الترسانة للنشاط السياحي في مصر ويجب بحث كافة السبل لتشجيع الأستثمار وتقديم التيسيرات للمستثمرين لتهيئة المناخ المؤاتي لتحقيق التنمية السياحية المنشودة التي تخدم الأهداف الأستراتيجية الخاصة بالتنمية السياحية وتتلخص في تعظيم دور القطاع الخاص وإقتصار دور الدولة على التخطيط والإشراف والمتابعة وتطوير الإطار القانوني والمؤسسي وتشجيع الأستثمار السياحى من خلال مخططات للتنمية السياحية والحفاظ على الإطار الأمني العام للدولة

حيثُ أن توسيع مناطق العلاج وأستقطاب السياح العرب وذلك بجانب الأهتمام بتوفير الفنادق والقرى السياحية لإقامة السياح وتوفير الخدمات المناسبة وبأسعار مناسبة ، مما يؤدى لزيادة عدد السائحين وعدد العاملين بالسياحة والمساهمة بنسبة كبيرة فى حل مشكلة البطالة وزيادة الناتج المحلى الإجمالى وأبراز المساهمات الفعالة للقطاع الخاص فى حل مشكلة البطالة بأنشطته المختلفة .

ثالثاً: مساهمة القطاع الخاص في علاج المشكلات الاقتصادية (البطالة – التضخم).

ساهم القطاع الخاص بدور كبير في علاج العديد من المشكلات الاقتصادية نذكر منها على سبيل المثال البطالة والتضخم، وكما نجد أن العلاقة بين حجم الأستثمارات المنفقة وتشغيل أهم القطاعات الصناعية أستخداماً للعمالة حيثُ يقل معامل التكثيف الرأسمالى ويزداد معامل التكثيف البشرى وذلك لكى يمكن أن يتحقق خفض مؤثر وكبير لنسبة البطالة فى مصر فى أسرع وقت ممكن وبإقل تكاليف مُمكنة .

١- دور القطاع الخاص في الحد من البطالة:

يمثل القطاع الخاص قوام الاقتصاد المصرى حيثُ تتضح أهميتة في حل مشكلة البطالة من خلال مجالاته المتعددة وأنشطته الكثيرة ونذكر بعض الأنشطة التى تساهم فى حل مشكلة البطالة.

أ. قطاع الصناعة :

هو أحد الأنشطة الفعالة لإستيعاب العمالة وذلك بتحديد أولوية الصناعات القادرة على أستيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة ، حيث يتم أختيار أهم الصناعات التى يمكن إقامتها فى مدن متكاملة المرافق تشكل عوامل جذب وإستقرار للعاملين بهذه الصناعات وأن يكون الشباب من الخريجين الجدد الباحثين عن أستقرار المسكن والمعيشة وتكوين الأسرة لضمان مدى بقائهم فى هذة المدن وحفاظاً على أستمرارية هذة الصناعات وتطويرها مما يساهم بشكل إيجابى فى حل مشكلة البطالة وزيادة الناتج المحلى الإجمالى.

كما نجد أن العلاقة بين حجم الأستثمارات المنفقة وتشغيل أهم القطاعات الصناعية أستخداماً للعمالة حيثُ يقل معامل التكثيف الرأسمالى ويزداد معامل التكثيف البشرى وذلك لكى يمكن أن يتحقق خفض مؤثر وكبير لنسبة البطالة فى مصر فى أسرع وقت ممكن وبإقل تكاليف مُمكنة .

وعلى الرغم من إنتشار البطالة فى مصر فإن مصانع المنتجات الغذائية تواجة صعوبات فى الحصول على أحتياجاتها من العاملين حيثُ يمكن علاج هذة المشكلة من خلال محورين أساسيين هما :

المحور الأول: فى المدى القصير ويتضمن أجراء عمليات تدريب متخصص سريع للخريجين من المؤهلات العليا والمتوسطة لأكسابهم المهارات والكفاءات اللأزمة للمهن التى سيقومون بشغلها .

المحور الثانى: على المدى الطويل ويشمل تطوير نظام التعليم مما يتيح أعداد الخريجين وتزويدهم بالمهارات والخبرات اللأزمة لشغل الوظائف المطلوبة التى يحتاجها قطاع الصناعة بصفة خاصة وسوق العمل بصفة عامة ، وبذلك يكون هناك حلول جذرية لمشكلة البطالة .

ب. قطاع السياحة :

هو أحد أهم الأنشطة أيضاً لإستيعاب العمالة حيثُ أن قطاع السياحة فى مصر من القطاعات الأساسية لزيادة الدخل القومى وتنمية المجتمعات الجديدة وأتاحة المزيد من الفرص أمام القوى العاملة المصرية وتعتبر السياحة صناعة مركبة تشمل العديد من الصناعات وأوجة النشاط التجارى مثل التشييد والزراعة والمواصلات والبنوك .

حيثُ تعتبر السياحة صادرات غير منظورة نظراً لأن ظروف مصر وزيادة حاجتها للعملات الصعبة ، وكما تتضح أهمية تنمية قطاع السياحة ليكون مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل القومى، حيثُ تعتبر أنشطة الخدمات عموماً وأنشطة السياحة على وجة الخصوص من الأنشطة كثيفة العمالة التى تتناسب مع الدول النامية ذات الكثافة البشرية وفرص العمل القليلة

وكما يعتبر إيضاً تشجيع السياحة الشتوية لشواطئ البحر الأحمر أكثر نجاحاً نظراً لأن الشواطئ المنافسة فى الدول الأخرى وخاصةً الأوربية والعربية يكون جوها بارد ويغطية الثلوج ، كما أن الدعاية الجيدة للسياحة العلاجية فى مصر أصبحت ضرورة ملحة بعد أن تأكد بصفة قاطعة وبواسطة الأجهزة العلمية المتخصصة قدرة رمال مدينة سفاجا على علاج مرض الروماتويد والصدفية بنسبة نجاح تصل إلى ٦٠%.

حيثُ أن توسيع مناطق العلاج وأستقطاب السُياح العرب وذلك بجانب الأهتمام بتوفير الفنادق والقرى السياحية لإقامة السياح وتوفير الخدمات المناسبة وبأسعار مناسبة ، مما يؤدى لزيادة عدد السائحين وعدد العاملين بالسياحة والمساهمة بنسبة كبيرة فى حل مشكلة البطالة وزيادة الناتج المحلى الإجمالى وأبراز المساهمات الفعالة للقطاع الخاص فى حل مشكلة البطالة بأنشطته المختلفة .

٢- دور القطاع الخاص في مواجهة مشكلة التضخم:

إن التضخم يخلق حالة من عدم التيقن حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية الأمر الذى يؤثر على قرارات الأستثمار ويؤخرها كما يؤثر على الإدخار ، وإنتاجية العمال نتيجة إنخفاض دخولهم الحقيقية.

يمثل القطاع الخاص أهمية كبرى فى اقتصاد الدول ومصر من الدول الرأسمالية الذى يمثل القطاع الخاص النسبة الأكبر فى اقتصادها بإنشتطة العديدة ومساهماته الفعالة ، ويساهم القطاع الخاص فى حل العديد من المشكلات التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى ومن ضمنها مشكلة التضخم حيثُ أنه يمثل الزيادة المستمرة فى المستوى العام للأسعار فإن القطاع الخاص بإنشتطة العديدة يستوعب عدد كبير من

العمالة وبالتالى زيادة الإنتاجية وكلما زادت الإنتاجية كلما قلت تكاليف الوحدات المنتجة فيؤدى ذلك إلى إنخفاض أسعارها مما يساهم فى حل مشكلة التضخم.

يتطلب تشجيع أستثمارات القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي إزالة كافة العوائق التي تحول دون الزيادة في حجم نشاط تلك المشروعات ، سواء العوائق التي تتضمنها قوانين الأستثمار أو القوانين الضريبية ، وذلك من خلال أتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة كافة تلك العوائق ، وتهيئة المناخ المناسب لجذب المزيد من الإستثمارات وتشجيع القطاع الخاص على تنفيذ المشروعات الأستثمارية بهدف الحد من تدخل الدولة في تنفيذ المشروعات الأستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص تنفيذها ، وتعد سياسة الخصخصة التي تتم من خلال نقل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص من أهم مكونات برنامج التكيف الهيكلي الذي يدعمه البنك الدولي والذي يرى بأن كفاءة تشغيل المشروعات الأستثمارية وحسن أستغلال الطاقات الإنتاجية والأستخدام الأمثل للموارد يتم من خلال قيام القطاع الخاص بإنجاز المشروعات الأستثمارية التي تساهم في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة وتحقيق زيادة في معدلات الإنتاجية ، وبالتالى إنخفاض فى معدلات التضخم ويتطلب تنفيذ هذه السياسة توفر الظروف الملائمة التي تضمن تحقيق الأستقرار الاقتصادي من خلال تعويم أسعار الصرف وتحرير أسعار الفائدة وتحرير التجارة الخارجية وتوفر سوق منظمة لتداول الأوراق المالية ، بالإضافة إلى زيادة التعامل في الأسواق النقدية من خلال زيادة الوعي الإدخاري والمصرفي لدى الأفراد وتعظيم حجم مدخراتهم .

النتائج:

ومن خلال دراسة الاهمية الاقتصادية لدور القطاع الخاص في التنمية في مصر في ضوء فرضية البحث وهى " أدى القطاع الخاص دوراً فاعلاً فى التنمية الاقتصادية فى مصر" هناك مجموعة من النتائج التى توصل اليها البحث، وتتمثل فيما يلى:

١- يساهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجماليGDP، حيث شارك القطاع خاص بنصيب أكبر فى نمو الناتج المحلى مقارنة بمساهمة القطاع العام فى الفترة من (٢٠٠٤/٢٠٠٥: ٢٠١٣/٢٠١٤)، ففى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ٦٧.٢%، وعلى الرغم من تاثر معدل النمو الاقتصادى ببعض المتغيرات الاقتصادية والسياسية الإ أن القطاع الخاص مازال له النصيب الأكبر فى النشاط الاقتصادى حيثُ تمثلث مساهمة القطاع الخاص ٤ نقطة بينما تمثلت مساهمة القطاع العام(١.١) نقطة من المعدل النمو(٥.١) خلال السنة المالية (٢٠٠٩/٢٠١٠)،

٢- يساهم القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية ، حيث ركز على بعض قطاعات الإنتاج والخدمات والمتمثلة في القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة

والقطاعات الخدمية، حيث بلغ النصيب الأكبر من التركيز على قطاع الإنتاج المتمثل فى قطاع الزراعة والري والصيد، والصناعات التحويلية والإستخراجات والتشييد والبناء بجانب تركيزه على قطاع الخدمات على تجارة الجملة والتجزئة والسياحة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والإتصالات بنسب أقل.

٣- يساهم القطاع الخاص في علاج العديد من المشكلات التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى ومن ضمنها مشكلة البطالة حيث تعتبر القطاعات الإنتاجية والخدمية من أحد الأنشطة الفعالة لإستيعاب العمالة وأتاحة المزيد من الفرص ، وحيث تعتبر السياحة صناعة مركبة تشمل العديد من الصناعات وأوجة النشاط التجارى مثل التشييد والزراعة والمواصلات والبنوك ، وبالإضافة لدوره في مواجهة مشكلة التضخم حيثُ أن القطاع الخاص بإنشتطة العديدة يستوعب عدد كبير من العمالة وبالتالى زيادة الإنتاجية وكلما زادت الإنتاجية كلما قلت تكاليف الوحدات المنتجة فيؤدى ذلك إلى إنخفاض أسعارها مما يساهم فى حل مشكلة التضخم .

٤- يعمل الأستثمار الخاص على إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع .

التوصيات:

من خلال دراسة الإهمية الاقتصادية لدور القطاع الخاص في التنمية في مصر توصى الدراسة بالأتى:

١- توفير البيئة المناسبة التي تساعد على تطور القطاع الخاص في مصر، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون الزيادة في حجم نشاط تلك المشروعات ، وتهدف إلى مساعدة الدولة في تنفيذ المشروعات الأستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص تنفيذها.

٢- توفير كافة المرافق والبنية الأساسية التي يحتاجها المستثمر للقيام بمشروعاته.

٣- دعم القطاع الخاص فى تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة وتحقيق زيادة في معدلات الإنتاجية، وبالتالى إنخفاض فى معدلات التضخم.

المراجع:

أولاً: مراجع عربية:

١) كتب:

(أ) د. أحمد أنور، الآثار الأجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤.

(ب) د.منى قاسم، الأصلاح الاقتصادى فى مصر، دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

(ج) د. فتحى أبو الفضل وآخرون، دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤، ص٦١- ٧٢.

٢) تقارير ومؤتمرات:
(أ) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥.
(ب) التقرير السنوي للبنك المركزي المصريعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.
(ج) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.
(د) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عام ٢٠١١/٢٠١٠.
(ه) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عام ٢٠١٢/٢٠١١.
(و) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري عام ٢٠١٤/٢٠١٣ .
(ز) أ.د/ بونوة شعيب – جامعة أبي بكر بلقايد بلتمسان ، الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد (٢٠١٠/٢٠٠٩/٠٧).
(ح) رباب سعد عبدالمجيد: بحث بعنوان (دور القطاع الخاص فى ظل تغير دور الدولة)، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ص ٢٤، عدد٣، سنة النشر ٢٠١٤.
(ط) ا.د / مصطفى عبدالفتاح الطمبداوى، دراسة منهجية لأستراتيجيات القضاء على البطالة فى المجتمع، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والأحصاء والتشريع ، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٤٨٨، أكتوبر٢٠٠٧.
(ي) مولاي لخضر عبدالرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر –جامعة قاصدي مرباح بورقلة (الجزائر) ،

٣) ثانياً: مواقع الأنترنت
- مجد خضر، مفهوم القطاع الخاص ، شبكة المعلومات الدولية، موقع موضوع ، الرابط الألكترونى http://www.mawdoo3.com
- محمد سعفان وزير القوى العاملة، العمل والحد من البطالة، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الاطلاع ٢٠١٦/١٠/١٦، موقع الويب: Http://washwasha.org.
- نور ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج فى ظل السياسات التنموية فى الجزائر بين الخطاب الرسمى والواقع الميدانى، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فى العلوم السياسية ٢٠١٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمرى، الرابط الالكترونى -http://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/tauz_med.pdf?idmemoire=2421
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى،مصر http://mpmar.gov.eg/